محاضرات في مادة علم النحو **السنة الثانية**

أ حكيمة طايل **التخصص : لسانيات عامة**

باب كان وأخواتها

ـ 3 – حالات خبر كان وأخواتها مع اسمها :

3ـ 1ـ لخبر كان مع اسمها ثلاث حالات :

1.3 .1 ـ الأولى: جواز التوسط بين العامل والاسم خلافا لابن درستويه في ليس ولابن معط في "دام" والصحيح : الجواز، وأمثلة ذلك قوله تعالى:{ ليس البّر أن تولّوا وجوهكم ...} البقرة الآية 177.

ومثال دام قول الشاعر:

لا طيب للعيش ما دامت منغّصة لذّاته بادّكار الموت والهرم .

تقدم الخبر منغصة على الاسم لذاته .

2.1.3 . الثانية : وجوب التأخير إن منع من التوسط مانع كحصر الخبر نحو:قوله تعالى :{ وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية } ، وخفاء الإعراب في الاسم والخبر نحو : كان أخي رفيقي فلا يجوز تقديم رفيقي ـ على أنه خبر ـ لأنه لا يعلم ذلك لعدم ظهور الإعراب .

31.3ـ وجوب التوسط ، إذا كان الاسم محصور بـ "إلا" نحو قوله تعالى : { وكان حقا علينا نصر المؤمنين } الروم الآية 47 .وإذا كان الاسم متصلا بضمير يعود على بعض الخبر نحو : كان في الدار صاحبها ، فإذا تأخر الخبر وتقدم الاسم عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهذا لا يجوز .

4ـ تقديم الخبر على كان وأخواتها :

يجوز تقديم أخبارهن عليهن عند البصريين إذا عريت مما يوجب التقديم أو التوسط أو التأخير بدليل قوله تعالى: {... وأنفسهم كانوا يظلمون } الأعراف الآية 177.

.

ـ ويمتنع تقدم الخبر على الفعل والاسم جميعا مع جواز توسطه أو تأخره عنها جميعا نحو : هل كان زيد صديقك ؟ ولا يجوز تقديم الخبر على هل لأن لها صدر الكلام ولا توسيطه بين هل والفعل لأن الفصل بينها غير جائز .

ملاحظـــة :

إذا كان الخبر مما له الصدارة كاسم الاستفهام نحو : أين كان زيد ؟ فيجب أن يقدم على الفعل والاسم جميعا .

4ـ 1– حالات الخبر مع ما النافية و الفعل:

يقول **ابن مالك**:

كذلك سبق خبر ما النافية فجيء بها متلوة لا تالية

يعني أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على**ما النافية** ، وهو قسمان ، أحدهما ماكان النفي شرطا في عمله مثل : **مازال وأخواتها** ، فلا تقول : قائما مازال زيد – وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس – والثاني : ما لم يكن النفي شرطا في عمله نحو : ما كان زيد قائما .فلا تقول : قائما ما كان زيد ،وأجازه بعض النحويين . لذلك جيء بها متلوة—عند ابن مالك وغيره من النحويين– أي متبوعة لا تالية أي لا تابعة لأن لها صدر الكلام .

وإذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم فتقول: قائما لم يزل زيد، ومنطلقا لم يكن عمرو.

وقد منع هذا الفراء ولكن هذا المنع مردود، ودليل ذلك قول الشاعر :

مه عاذلي فهائما لن أبرحا بمثل أو أحسن من شمس الضحى

وذكر ابن مالك أنّ ذلك جائز عند الجميع ، وكذلك يجوز عنده تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بما نحو : ما قائما زال زيد ، وما قائما كان زيد ، ومنعه بعضهم .

ملاحظة:

أخبار هذه الأفعال – إن لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها عنه –يجوز توسطها بين الفعل والاسم.

ويؤكد هذا ابن مالك بقوله :وفي جميعها توسط الخبر أجز ...

4– 2– حالات الخبر مع دام وليس:

أشار ابن مالك في ألفيته بقوله : ... وكل سبقه دام حظر

إلى اتفاق النحاة على منع تقدم خبر **دام** على ما المتصلة بها نحو : لا أصحبك قائما ما دام زيد .

ومن النحاة من أجاز تقدم الخبر على دام وحدها فتقول : لا أصحبك ما قائما دام زيد .

خبر ليس:

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر **ليس** عليها ، فذهب الكوفيون والمبرد والزّجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم ابن مالك إلى المنع ، ويتجلى هذا في قوله: ومنع سبق خبر ليس اصطفي...

وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز ، فتقول : قائما ليس زيد ، واستدلوا بجواز تقدم خبرها عليها لجواز تقدم معمول خبرها عليها ، ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل واستشهدوا بقوله تعالى : {...ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم...} هود الآية:8 حيث تقدم يوم معمول الخبر الذي هو مصروفا على ليس ، وتقديم المعمول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله .

وردّ عليهم : بأن المعمول ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره .

4–3 مجيء معمول الخبر بعدها:

يجوز باتفاق أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها إن كان ظرفا أ مجرورا للتوسع ، ومثال ذلك : كان عندك أو في المسجد زيد معتكفا ، والأصل : كان زيد معتكفا عندك أو في المسجد ، فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها، فإن لم يكن المعمول أحدهما فجمهور البصريين يمنعونه مطلقا للفصل بينها وبين اسمها بأجنبي منها .

ويؤكد ابن مالك على رأي البصريين بقوله :

ولا يلي العامل معمول الخبر إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جرّ

وقد جمع ابن مالك في ألفيته حالات أخبار كان وأخواتها في الأبيات الآتية:

وفي جميعها توسط الخبر أجز ، وكل سبقه دام حظر

كذاك سبق خبر ما النافية فجيء بها متلوة ،لا تالية

ومنع سبق خبر ليس اصطفي وذو تمام مابرفع يكتفي

يتبع